

غياب الرقابة يشجع الموزعين على رفع أسعار الخضار والفواكه في تونس

الوباء والمضاربة والاحتكار تترك مسالك التوزيع



ما من مشتر .. العرض للفرجة فقط

القدرة الشرائية للطبقات الشعبية الفقيرة وحتّى الوسطى في البلاد، ورغم حرص الحكومة على حماية مسالك التوزيع والتزويد ومقاومة غلاء الأسعار، إلا أنها لم تمنع حتى المضاربة والاحتكار التي تستغل الوضع المازوم خدمة لمصالحها الربحية على حساب تلك الفئات.

وأثرت الجائحة على الأوضاع المعيشية في البلاد، حيث أسهم الوباء في إحالة الآلاف على البطالة فضلا عن تداعيات الإجراءات الحجر الصحي على الاقتصاد المنزلي.

وفرض الوباء توقف العمل في عدة مؤسسات، وشهدت نسب البطالة ارتفاعا مقلقا.

وأعلن المعهد الوطني للإحصاء عن ارتفاع نسبة البطالة في تونس لتبلغ 17.4 في المئة خلال الثلثي الرابع من سنة 2020، مقابل 16.2 في المئة في الثلثي الثالث من نفس السنة.

وفضلا عن ارتفاع نسب البطالة، لا زالت مختلف المحافظات التونسية تعاني من ظاهرة الفقر.

وفي وقت سابق، شدّد وزير الشؤون الاجتماعية محمد الطرابلسي، على ضرورة وضع برنامج محاربة الفقر ضمن الحوار الرئيسية لأي برامج تنموية في الجهات.

ويبلغ معدل الفقر في ولاية القيروان 26.3 في المئة، وتحتل ولاية القصرين المركز الأول من حيث الولايات الأكثر فقرا بنسبة 33.6 في المئة، وفق ما ذكره الوزير نقلا عن أرقام المعهد الوطني للإحصاء، مشيرا إلى أن المعدل الوطني للفقر يبلغ 15.3 في المئة.

والصحة النباتية لجميع المنتجات الزراعية عند الاستيراد والتصدير عبر جميع المنافذ الحدودية.

وسبق أن التقى وفد من الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، مع وزير التجارة وتنمية الصادرات محمد بوسعيد.

وأوضح وزير التجارة أثناء اللقاء، أنّ الوزارة لا دخل لها في دخول كميات من الخضار الموردة إلى السوق التونسية، مؤكدا أنها لم تمنح أي ترخيص لهذا الغرض لأنّ المنتجات الموردة لا تخضع إلى الترخيص المسبق.



كما جدّد الوزير التزامه بعدم اللجوء إلى التوريذ وحماية المنتجات التونسية خاصة أنّ أهل المهنة يؤكّدون مرارا على وفرة الإنتاج.

ورفع وباء كورونا المستفحل في تونس أسعار البضائع في الأسواق والمحلات التجارية، ما زاد من الأعباء المالية على كاهل المواطن الذي تشهد مقرته الشرائية تراجعاً غير مسبوق.

وإنهكت الأزمة الصحية، بتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل واضح

وأكد رئيس منظمة الدفاع عن المستهلك، سليم سعدالله في تصريح لـ "العرب"، أنّ ارتفاع الأسعار متداول في الخضار والفاكهة، وهناك نقص في الإنتاج خصوصا البصل والطماطم، وقد ارتفعت أسعارها بشكل كبير، واضطرت الدولة إلى استيرادها.

وأضاف سعدالله، أنّ تدهور المقدرة الشرائية للمواطن سببه تراجع قيمة الدينار التونسي، وهناك نقص في من المواد المستوردة، مع نقص الإنتاج والإنتاجية، ساهمت في رفع الأسعار وأثرت على المستهلك.

وطالب رئيس المنظمة "الدولة بمراجعة صندوق الدعم، فضلا عن ترشيد الاستهلاك، نظرا لأن الكثير من العائلات تستهلك أكثر من حاجياتها"، لافتا إلى أنّ عدم تطبيق القانون حال دون إيقاف الممارسات وتجاوزات المضاربين وجنح التجار.

وأشار سعدالله إلى أنّ المنظمة تسعى لإيصال صوت المستهلك، ففي سنة 2018، تمكنت من حلّ 17434 إشكالا في كامل جهات البلاد.

وأردف "عدم الاستقرار السياسي أيضا وغياب البرامج الاقتصادية الواضحة، ساهما في ارتفاع الأسعار".

وكانت وزارة التجارة أكدت في بلاغ لها أنه "فيما عدا المواد الفلاحية المنصوص عليها بصفة حصريّة بقائمة المواد المحظورة الدخول للبلاد التونسية بمقتضى قرار من الوزير المكلف بالفلاحة، فإنّ سائر المنتجات الفلاحية حرّة على مستوى التوريذ كما التصدير"، مشيرة إلى أنّ "وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري تؤمّن المراقبة الصحية

شهدت أسعار الخضروات والمواد الاستهلاكية في الأسواق التونسية ارتفاعا كبيرا، ما أثر على القدرة الشرائية للمواطنين في ظل تواضع مصادر الدخل بالنظر إلى آثار الوباء على الوظائف ومختلف مفاصل الاقتصاد فيما اضطرت الدولة إلى استيراد بعض المواد لتغطية النقص المحلي بفعل المضاربة والاحتكار اللذين تسببا في ندرة المنتجات الأساسية.



تونس - تزايدت وتيرة تشكيكات مختلف الفئات الشعبية في تونس، بسبب ارتفاع أسعار الخضروات والأسواق، فيما يرى خبراء الاقتصاد، وجود لوبيات تتحكم في القطاع، فضلا عن إخلالات مسالك التوزيع، وعمليات الاحتكار والمضاربة ويأتي ذلك، في ظل تداعيات جائحة فيروس كورونا وارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة معدلات البطالة والفقر.

وأفاد إبراهيم الطرابلسي عضو المكتب التنفيذي المكلف بالأشجار المثمرة ومسالك التوزيع والتجارة الخارجية، أنّ "الوسط الموجود بين المنتج والمستهلك يقوم بتجاوزات كبيرة بلا حسيب ولا رقيب".

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "لو كانت مسالك التوزيع قائمة بدورها كما ينبغي، ما كان ليقع هذا الارتفاع في الأسعار".

وتابع "لم نسجل نقصا في المواد باستثناء مادة البصل، وكان يحتم على الدولة أن تتدخل وتخزّن الكميات الفائضة عن الإنتاج في الموسم الماضي، لتفادي المشاكل الحاصلة الآن".

وأردف "تعاني من مشكلة مسالك التوزيع منذ عشرات السنين"، متسائلا "ما معنى أن نقتني التورن بنحو 4 دينار (حوالي 1 دولار) وتبيعها بـ 12 ديناراً (حوالي 4 دولار)".

وانتقد الطرابلسي الدور الرقابي لوزارة التجارة، قائلا "هناك لوبيات تجلب السلع (أثريا الأزمات)، ولا تتحرث بمصلحة الوطن والمواطن، لكننا اليوم لا نستطيع أن نمنع السلع القادمة من دول الجوار على غرار ليبيا والجزائر، في إطار اتفاقية التبادل التجاري".

ومن جهتها دعت المنظمات المدافعة عن المستهلكين، الدولة إلى المزيد من مراقبة مراحل تسويق المعزولة بالطاقة، مع مراجعة السياسات المتبعة في ذلك.

السودان يحصل على تعهد بتمويل مالي من السعودية

استكمال حزمة مساعدات لتخفيف الضغوط الاقتصادية

أثرت زيارة رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك إلى السعودية، حصول بلده على تعهد بتمويل جديد في إطار جهود البحث عن مساعدات مالية دولية، حيث يأتي ذلك في سياق حزمة مساعدات سابقة للتخفيف من وطأة الأزمة الاقتصادية الحادة.

الخرطوم - حصل السودان على تعهد جديد من السعودية في إطار استكمال حزمة مساعدات كان قد أعلن عنها سابقا، في ظل بحث البلد الذي يمر بمرحلة انتقالية دقيقة وضغوط اقتصادية كبيرة على منافذ تمويل من الدول الشقيقة والصديقة.

وقال مصدران رسمييان سودانيان إن "السودان حصل على تعهد جديد من السعودية بان تدفع منحة بقيمة 1.5 مليار دولار، وذلك في إطار حزمة مساعدات اقتصادية جرى الإعلان عنها في الأساس عام 2019".

وزار رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك ومسؤولون آخرون كبار السعودية هذا الأسبوع، سعيا لتعزيز التعاون في وقت تواجه فيه السلطات الانتقالية في السودان صعوبات في معالجة أزمة اقتصادية طويلة الأمد.

ولم يصدر تعليق فوري عن وزارة المالية السودانية أو من مركز التواصل الدولي الحكومي السعودي.

ويعاني السودان من أزمة اقتصادية أوقدت شرارة احتجاجات ضد حكم الرئيس السابق عمر البشير واستمرت حتى الإطاحة به في أبريل 2019، حيث خلف حكمه تركة اقتصادية ثقيلة وفسادا أغرق المواطنين في إشكاليات لا حصر لها.

ووفقا لصندوق النقد على المراجعة الأولى لبرنامج السودان الذي يراقبه خبراء الصندوق، ودعا إلى إصلاح سعر الصرف الجمركي وإلى المزيد من الشفافية بشأن المشاريع المملوكة للدولة.

وقال بيان من صندوق النقد إن "السلطات السودانية حققت تقدما ملموسا نحو وضع سجل أداء قوي لتنفذ السياسات والإصلاحات، وهو شرط رئيسي للإعفاء من الديون في نهاية المطاف"، مشيرا إلى خفض قيمة الجنيه السوداني مؤخرا وإلغاء دعم الوقود.

وجاءت هذه الموافقة بعد بدء السودان إجراءات خفض قيمة العملة، في محاولة لكبح انتعاشها في السوق السوداء وتلبية لشروط المانحين لاستكمال برنامج مساعدات للسكان والحصول على إعفاء من الدين.

وإثر القرار بيوم واحد تباطأت التعاملات بشدة في السوق السوداء، وبيع البعض الدولار في البنوك لأول مرة منذ سنوات بعد خفض السلطات قيمة العملة بأكثر من 85 في المئة، في مسعى لتجاوز الأزمة الاقتصادية.

وأشاد المانحون ومن بينهم الولايات المتحدة بالخطوة "الشجاعة" التي طلبوا بها، من أجل تمكين السودان من تخفيف عبء الديون بما يتماشى مع برنامج صندوق النقد الدولي. وقال المتحدث باسم البنك في واشنطن "هذا تطور إيجابي لشعب السودان".

وكانت خطوة خفض سعر الصرف متوقعة أواخر العام الماضي في إطار برنامج خاص بالسودان يتابعه خبراء صندوق النقد، كان من الممكن أن يؤدي إلى إعفاء الخرطوم من ديون خارجية تقدر بستين مليار دولار، لكنه تاجل بسبب الضبابية السياسية.

1.5 مليار دولار قيمة تعهد بتمويل جديد من السعودية للسودان في إطار حزمة مساعدات

وتعهدت السعودية والإمارات بمساعدات قيمتها ثلاثة مليارات دولار للسودان في أبريل 2019، وذلك بعد فترة وجيزة من إطاحة الجيش بالرئيس السوداني السابق عمر حسن البشير بعد أشهر من الاحتجاجات في الشوارع. وأشار مسؤولون سودانيون من قبل إلى أنّ 750 مليون دولار من تلك المساعدات وصلت بالفعل، ومن بينها 500 مليون دولار أودعت في البنك المركزي.

وجاء ذلك الدعم في إطار سياسة الدولتين من أجل إخراج السودان من أزمته الاقتصادية، كما سلمت الدولتان حينها الخرطوم ما قيمته مليار دولار من المنتجات البترولية والقمح ومدخلات الإنتاج الزراعي.

ومن المتوقع وصول جزء من المساعدات الأخرى على هيئة إمدادات من القمح والأدوية والمواد البترولية والسلع الأخرى، التي تشتد حاجة السودان إليها.

ولكن لم ترد أنباء عن صرف دفعات أخرى، ولم يتضح إن كانت القيمة المتبقية من المساعدات، ستدفع بعد أن أبرمت جماعات مدنية اتفاقا لتقاسم السلطة مع الجيش في صيف 2019.

ولم يفصح المصدران السودانيان عن أي تفاصيل بشأن كيفية أو توقيت صرف المساعدات، التي جرت إعادة التعهد بها وقيمتها 1.5 مليار دولار.

ويحكم السودان مجلس يضم عسكريين ومدنيين خلال فترة انتقال سياسي، يُتوقع أن تستمر حتى نهاية 2023.

الجزائر - تضغط الأوساط الاقتصادية في الجزائر على الحكومة لتسريع التحول في الطاقة، لفك عزلة المناطق البعيدة وتركيز أنظمة طاقة مستدامة كاستغلال الطاقة الشمسية والرياح.

وشدد الخبير في مجال الطاقات المتجددة حراق عبدالغني، على "ضرورة توجّه الجزائر بطريقة تدريجية صوب الانتقال في الطاقة، من خلال إنجاز أنظمة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، من أجل ربط المناطق المعزولة بالطاقة"، ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية (واج) عن عبدالغني قوله خلال ندوة حول الأمن الطاقوي إن "الأمر لا يتعلق بالتفكير حاليا في إنجاز بنية تحتية أو محطات كبيرة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بل يجب إنجاز مشاريع محلية صغيرة على غرار لوائح شمسية أو منشآت بطاقة الرياح أو بالطاقة الحرارية الأرضية، من أجل تزويد المناطق المعزولة والجنوب الكبير والهضاب العليا بالطاقة".

ضغوط على الحكومة الجزائرية لفك العزلة عن المناطق الداخلية في مجال الطاقة

المحطات في عشر محافظات على مساحة إجمالية تقدر بنحو 6400 هكتار تقريبا. وأشار الخبير إلى أهمية هذه المشاريع في تطبيق اللامركزية للحصول على الطاقة والتنمية المحلية لمناطق الظل، داعيا السلطات العمومية إلى ضرورة إنجاز هذه المحطات على المدى القريب.

وتطرق الأستاذ بجامعة فرحات عباس بسطيف إلى خيرة المانيا التي تعتبر الأولى عالميا في مجال الطاقات المتجددة، والتي انطلقت في الانتقال الطاقوي عبر 1700 منزل، حيث تنتج حاليا 43 في المئة من كهربائها انطلاقا من الطاقات النظيفة. وكانت السلطات الجزائرية قد كشفت في وقت سابق عن خطط لإطلاق مشروع كبير لإنتاج الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية بتكلفة تتراوح بين 3.2 و3.6 مليار دولار، بحسب بيان صادر عن رئاسة الحكومة الأربعة.

وبدأت الجزائر بشكل متاخر في التفكير في الطاقات النظيفة قياسا بالمغرب الذي قطع أشواط طويلة في هذا المجال، كما أن تونس بدأت تلمس هذا الطريق لتقليص عجز الطاقة الذي يلتهم موازنة الدولة سنويا.

وتهدف الحكومة الجزائرية ضمن خطة واسعة لتكثيف محطات شمسية بقدرتها إجمالية تبلغ 4 آلاف ميغاواط بحلول العام 2024، وينتظر أن تنجز

مطالب بالتوجه لإنجاز أنظمة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح من أجل ربط المناطق المعزولة بالطاقة

وأضاف بالقول "هذه المشاريع مهمة بالنسبة للدولة كونها لا تتطلب استثمرا هاما"، مبينا أنه "حتى تسير وصيانة هذه المحطات يقعان على عاتق المستخدمين النهائيين".

ومن جهة أخرى أكد عبدالغني أنّ "الاستثمارات يجب أن تتكيف مع

دولة شقيقة وقت الضيق



دولة شقيقة وقت الضيق